بدان يشهده مع ذكر اي سبب معين كقوله من زنا او وطئ شبهة
ويكرر ذلك **اربع مرات** للايات السابقة اول الفصل
وكررت الشهادة لتاكيد امرها اقيمت مقام اربع شهود
من غيره ليقام عليها الحد ولذلك سميت شهادات وهي في
الحقيقة ايمان واما الكلمة الخامسة الاتية فوكدت للشهادات
الاربع **ويقول في المرة الخامسة بعد ان يعظه**
الحاكم ندبا بان يخوفه من عذاب الله تعالى وقد قال
صلى الله عليه وسلم لهلال اتق الله فان عذاب الدنيا
اهون من عذاب الاخرة ويامر رجلا يضع يده على فيه
لعله يتزجر فان ابى بعد مبالغة الحاكم في وعظه
الا المضي قال له قل **وعلي لعنة الله ان كنت من الكاذبين**
فيما رميتها به من الزنا ويشير اليها في الحضور ويسميها
في اللعنة كما في الكلمات الاربع **تنبيه** كان من
حق المصنف ان يذكر هذه الزيادة ليلا يتوهم ان
الخامسة لا يشرع فيها ذكر ذلك وسكوته ايضا عن ذكر الولد
في الخامسة يقتضي ايضا انه لا يشترط في نفيه ذكر فيها
وليس مرادا كما مر انه لا بد من ذكره في الكلمات للحمة وسكت
ايضا عن ذكر المواجهة في الكلمات الخمس والاصح اشتراطها
كما في الروضة فيوخر الفصل الطويل وهذا كله ان كان
قذف ولم يثبت عليه بينة والا بان كان اللعان لنفي
ولد كان احتمل من وطئ شبهة او ثبت قذفه ببينة
قال في الاول فيما مر متى به من اصابته اياها بالزنا لا اخر الكلمات وفي
الثاني فيما اثبت على من يرجى اياها بالزنا لا اخره فلا

تلاعن

تلاعن المراة في الاول اذا لم تحد عليها بهذا اللعان ه
حتى تسقط بلعانها **ويتعلق بلعانه** اي تمامه
من غير توقف على لعانها ولا قضا القاضي كما في الروضة
خمسة احكام وعليها اقتصر ايضا في المنهاج وذكر
في الزوائد زيادة عليها كما سياتي مع غيرها الاول
سقوط الحد اي سقوط حد قذف الملاعنة **عنه**
ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة
ولا يسقط حد قذف الزاني الا ان ذكره في لعانه
تنبيه كان الاولى ان يعبر بالعقوبة بدل
الحد ليشمل التعزير **والثاني وجوب الحد** اي حد
الزنا **عليها** اي على زوجته مسلمة كانت او كافرة ان لم
تلاعن لقوله تعالى ويدرء عنها العذاب الاية فدل على
وجوب الحد عليها بلعانه وعلى سقوطه بلعانها **والثالث**
زوال الفراش اي فراش النكاح عنها بينهما لما في خبر
الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا سبيل
لك عليها وهي فرقة فسخ كالرضاع لحصولها بغير لفظ
ويحصل ظاهرا وباطنا وفي سنن ابي داود المناهاتان
لا يجتمعان ابدا **تنبيه** تعبير المصنف بالفراش
مراده هنا الزوجية كما مر تبعا لجماعة اللغة وغيرهم
والرابع نفي انتساب الولد اليه ان نفاه في لعانه
لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما والحق
الولد بالمراة وانما يحتاج الملاعن الى نفي نسب ولد
يمكن كونه منه فان تعذر كونه الولد منه كان ولد

الزوج من نكاح

اضافة غير ظاهرة في هذا الموضع في تلك الاضافة